

الخبراء الاقتصاديون يحذرون من أن التداعيات مستمرة لسنوات طويلة آتية

مآسي الدول الفقيرة.. ينقضي الوباء فتحل كارثة الديون!

عنف الشرطة وتحولت إلى اضطرابات على مستوى البلاد بسبب ارتفاع معدل البطالة وارتفاع أسعار الغذاء مما أسفر عن مقتل 69 شخصا على الأقل. وفيما يتعلق بأكبر العقبات التي تواجه الدول الفقيرة في طريق الخروج من الأزمة ترى سيدني مكي أنه في حين تزايد الدعوات لتأجيل سداد ديون الدول الفقيرة مرة أخرى، قالت مجموعة العشرين إنها لن تمدد وقف تحصيل أقساط ديونها إلى ما بعد نهاية 2021.

وتتوقع شركة فيرسك مابكرافت للاستشارات وتقييم المخاطر إن ارتفاع أعباء الديون وتزايد السخط الشعبي نتيجة الأزمة الصحية يعني احتمال حدوث اضطرابات سياسية في 88 دولة على الأقل من بين 130 دولة تتابع الشركة أوضاعها. ويتعين على الحكومات الاحتفاظ بتوازن دقيق أثناء محاولة إخراج الاقتصاد من الحفرة العميقة التي سقط فيها. فالحكومات ستواجه الاختيار بين المحافظة على استقرار تدفق المساعدات المهمة للقراء أو استمرار سداد ديونها. وهناك اعتبارات سياسية أخرى تحكم قرارات الحكومات.

ففي كولومبيا أدت محاولات زيادة الضرائب للحد من العجز المتضخم في الميزانية إلى موجة احتجاجات شعبية خلال مايو مما أدى إلى مقتل 20 شخصا وتراجع الحكومة عن الفكرة. كما شهدت العاصمة الاقتصادية لنيجيريا لاجوس احتجاجات ضد

مخاوف من تكرار الكارثة الاقتصادية التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين

عام سابق.

وتتوقع شركة فيرسك مابكرافت للاستشارات وتقييم المخاطر إن ارتفاع أعباء الديون وتزايد السخط الشعبي نتيجة الأزمة الصحية يعني احتمال حدوث اضطرابات سياسية في 88 دولة على الأقل من بين 130 دولة تتابع الشركة أوضاعها. ويتعين على الحكومات الاحتفاظ بتوازن دقيق أثناء محاولة إخراج الاقتصاد من الحفرة العميقة التي سقط فيها. فالحكومات ستواجه الاختيار بين المحافظة على استقرار تدفق المساعدات المهمة للقراء أو استمرار سداد ديونها. وهناك اعتبارات سياسية أخرى تحكم قرارات الحكومات.



مواطن هندي في بومباي يحمل عبوات من التلك لبيعها والترزق بثمنها

40 مليون شخص قد يعودون إلى دائرة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء بسبب "كورونا" وزامبيا توقفت العام الماضي عن سداد ديونها

الأنشطة الاقتصادية بسبب كورونا لتضيف المزيد من الدول إلى قائمة المتضررين. وفي أمريكا اللاتينية انكمش الاقتصاد خلال 2020 بنسبة 7 % وهو ما يزيد عن معدل انكماش أي منطقة أخرى من العالم. كما أن 22 مليون شخص أصبحوا غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية فيها. وباعت حكومات الدول النامية سندات مقيمة بالدولار أو باليورو خلال 2020 أكثر مما فعلت في أي

طارئة. ويستعد لزيادة ما يعرف باحتياطات حقوق السحب الخاصة بمقدار 650 مليار دولار حتى يتيح للدول الفقيرة الاقتراض بشروط ميسرة. وترى سيدني مكي أن أزمة ديون الدول الفقيرة تعتبر مشكلة ضخمة ويمكن أن تصبح أكبر. ففي حين كانت بعض الدول مثل الأرجنتين وليبنان وفنزويلا وزامبيا تعاني لسداد ديونها قبل الجائحة جاءت إجراءات الإغلاق والقيود على

الأغني بقيادة أمريكا ضخت في اقتصاداتها تريليونات الدولارات عبر برامج شراء السندات خلال الجائحة. وقدمت هذه الدول جزءا يسيرا للغاية من تلك الأموال إلى الدول الأفقر من خلال مؤسسات التمويل الدولية. كما أوقفت مجموعة العشرين تحصيل أقساط الديون الحكومية للدول الفقيرة ومدت تخفيف عبء الديون حتى نهاية 2021. كما وافق صندوق النقد

على منح 80 دولة تمويلات ديونها. والآن تحاول إثيوبيا وتشاد الوفاء بالتزاماتها بصعوبة بالغة. وهناك أيضا العديد من الدول التي تزيد العائد على سنداتها الدولارية عن 10 % وهو ما يشير إلى الصعوبات الهائلة التي تواجهها في توفير احتياجاتها التنموية. وفي ظل هذا الوضع القاتم يصبح السؤال المطروح هو من الذي يمكنه محاولة مساعدة الدول المثقلة بالديون لتجاوز الكارثة؟ تقول سيدني مكي إن الدول

العديد من دول العالم ستواجه جائحة ربما تكون أشد خطورة من جائحة الفيروس بسبب تراكم قروضها

التي تكافح لخدمة ديونها الخارجية". وعن الدول الأشد عرضة للمخاطر المالية تقول إن دول أمريكا اللاتينية سجلت ثلث إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن كورونا على مستوى العالم حتى منتصف 2021 في حين أنها تمثل 8 % فقط من سكان العالم.

أضافت : "في الوقت نفسه فإن دول المنطقة خاصة الأرجنتين والبرازيل والإكوادور وسورينام تواجه صعوبة في سداد ديونها في ظل الجائحة مما أثار مخاوف تكرار الكارثة الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول ثمانينيات القرن العشرين عندما توالى إفلاسها على طريقة "الدومينو" لتدخل مرحلة ركود اقتصادي طويلة. وأوضحت أن الأمر لا يختلف كثيرا في دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث يمكن أن يعود حوالي 40 مليون شخص إلى دائرة الفقر بسبب الجائحة. وكانت زامبيا قد أعلنت في العام الماضي توقفها عن سداد

"إيلاف" : إذا كانت جائحة فيروس كورونا المستجد قد ألحقت بالعالم خسائر بشرية ومادية باهظة وأودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص فإن تداعياتها سوف تستمر لسنوات طويلة قائمة وبخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي حتى في الدول التي كانت أقل تضررا من آثارها الصحية.

وإذا كانت برامج التطعيم والإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها ساعدت في السيطرة النسبية على الجائحة فإن المحللين والخبراء يؤكدون أن العديد من دول العالم وبخاصة الفقيرة منها ستواجه جائحة ربما تكون أشد خطورة من جائحة الفيروس بسبب تراكم الديون على تلك الدول، بحسب صحيفة "الاقتصادية".

وتقول سيدني مكي محررة الشؤون الاقتصادية في تقرير نشرته "بلومبرغ" إن الجائحة تسببت في خسائر صحية واقتصادية فادحة في بعض أفقر دول العالم. وأنفقت الحكومات المثقلة بالديون على امتداد العالم من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا أموالا لم تكن تمتلكها لدعم الأنظمة الصحية المتهاكلة وتوفير شبكة أمان للمواطنين مما أدى إلى تدهور مواردها المالية. وذكرت : "في ظل مؤشرات على أن الضغوط المالية تؤجج الاضطرابات السياسية، تصاعدت الدعوات الدولية لتخفيف الضغط على تلك الدول

تدير أول عملية تصدير لحديد التسليح من دبي إلى أمريكا الشمالية لصالح مصنع الفولاذ

«موانئ دبي العالمية».. إقليم الإمارات و«كوناريس» تتعاونان

لدعم مبادرة «مشروع 300 مليار»

مع جميع أنواع الحاويات والبضائع العامة والسائبة، قيمة مضافة للشركات؛ تشمل خدمات التجميع، والتخزين، وإدارة النقل، ومرافق التصنيع، ما يجعله وجهة مفضلة للشركات، مثل «كوناريس»، لتنفيذ عملياتها بكفاءة، ومساعدتها على الازدهار في أعمالها.

تعاون طويل الأمد منذ تأسيسها عام 1988، تعمل «كوناريس» في مجال تجارة الفولاذ، وتم تأسيس منشأة التصنيع الحديثة التي يوجد بها مقرها الرئيس في جافزا عام 2000. وكانت «كوناريس» الشركة الأعلى دخلا من حيث حجم التجارة في قطاع المعادن والصلب في جافزا خلال عام 2019.

ساهمت «كوناريس» في بناء مشاريع عملاقة في دولة الإمارات؛ مثل شبكة الاتحاد للسكك الحديدية، ومجمع المطار الجديد في أبوظبي، وإكسبو 2020 دبي، ومترو دبي، وأوبرا دبي، ومتحف المستقبل، وغيرها الكثير. وتعد الشركة من أفضل مصانع حديد التسليح والتي تعمل على مدار الساعة لخدمة مشاريع تطوير البنية التحتية والقطاعات الصناعية في دولة الإمارات. وتتجاوز القيمة السوقية لأصول «كوناريس» 1.5 مليار درهم، ويتوقع أن تتجاوز 2 مليار درهم إماراتي خلال الأعوام القليلة المقبلة.



ميناء جبل يضر 75 ألف طن متري من حديد التسليح لصالح شركة «كوناريس»

ومكاتب، وغير ذلك من المرافق. وتسهم بيئة الأعمال في الإقليم متعدد الوظائف، في تعزيز الأعمال في المنطقة الحرة بما يمتلكه من قدرات متطورة. وبين عامي 2010 و2019، بلغ حجم شحنات الحديد والصلب ومواد البناء التي تم نقلها عبر ميناء جبل علي مليار طن متري، كما وصل معدل الحاويات التي تمت مناوئتها 4.5 مليون حاوية نمطية، وتم خلال تلك الفترة شحن أكثر من 50 مليون طن متري من البضائع العامة. وتوفر الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها ميناء جبل علي وقدرته على التعامل

السبوية العاشرة لإنشاء مصنع «كوناريس» لحديد التسليح، أنتجنا خلالها 10 ملايين طن من الفولاذ، وبلغت إيراداتنا 10 مليارات درهم. يعتبر الحديد والفولاذ من أكثر السلع تداولاً في جافزا، التي تضم 997 شركة متخصصة في هذا القطاع من 88 دولة، تقدم الدعم لنحو 14.400 عميل من عملاء الموانئ. وتبلغ المساحة التي يشغلها قطاع الحديد والصلب في المنطقة الحرة 3.3 ملايين متر مربع، وتضم مرافق متكاملة مخصصة لمنتجات الفولاذ والمعادن ومواد البناء، تشمل أراض مفتوحة مجهزة بالبنية التحتية، ومستودعات،



بهارات باتيا الرئيس التنفيذي لشركة «كوناريس»

مركز التجارة والخدمات اللوجستية المميز التابع لموانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات، من تحقيق تلك المرامي، وتتجلى من خلال هذه الشحنة التي تم تصديرها رؤيتنا المشتركة مع موانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات؛ حيث أدى العمل الدؤوب والدعم اللامحدود من فرق العمل في موانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات، وجافزا، إلى تصدير هذه الشحنة بنجاح". وأضاف باتيا: "تعد شحنة التصدير هذه خطوة جديدة في مسيرتنا لدعم الأهداف الوطنية، وتأكيداً على التزامنا بالمساهمة في نجاحها. ويتزامن تصدير هذه الشحنة مع الذكرى

"نعتبر شركتنا مُنتج رئيس للصلب عالي الجودة بكميات ضخمة من مصنع الشركة في دبي، التي تتميز بموقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، ونحن حريصون دائماً على مواصلة نموذج عملنا لدعم الأهداف الصناعية لدولة الإمارات، ونسعى من خلال عملياتنا التشغيلية إلى تحقيق هذه الأهداف، ونفخر بأن تكون جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للنقمة «مشروع 300 مليار»، من خلال تصدير 75 ألف طن متري من حديد التسليح الذي أنتجته «كوناريس» في الدولة. وقد مكنتنا قدرات



عبد الله بن دميثان المدير التنفيذي والمدير العام لموانئ دبي العالمية

تنافسيته عالمياً". وأضاف بن دميثان: "نعمل في موانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات، في إطار رؤية القيادة الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة، ونأمل من خلال تعاوننا مع «كوناريس»، أن ندعم جهود الدولة للوصول بالقطاع الصناعي إلى المركز الأول عالمياً. ونحن واثقون أن منشأة التصنيع الخاصة بشركة «كوناريس» وميناء جبل علي بمنظومته اللوجستية العالية، سيقودان جهود تحقيق هذه الرؤية".

دعم الاستراتيجية الوطنية الإنجاز، قال عبدالله بن دميثان، المدير التنفيذي والمدير العام لموانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات وجافزا: "لطالما كان القطاع الصناعي ركيزة رئيسة لموانئ دبي العالمية